

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية: ٢٠٠١/١١١٢

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشه ، عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامه ، محمود دهشان

المميزون : ١-

٢-

/وكيلتهم المحامي

٣-

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢١ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن

محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠١/٦٣٧ فصل ٢٠٠١/١١/١١ القاضي بما يلي :

١- اعلان براءة المتهم من الجناية المسنده اليه لعدم قيام

الدليل القانوني بحقه

٢- ادانة المتهم بجناية التدخل بالشروع بالقتل طبقاً

للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٨٠/٢ ج عقوبات وعملاً بذات المواد ودلالة المادة

١٩ ج من قانون الاحداث اعتقاله مدة سنة في دار تربية الاحداث وإسقاط

الحق الشخصي وعملاً بالفقره ج من المادة ١٩ من قانون الاحداث وضعه

في دار تربية الاحداث مدة اسبوعين محسوبه له مدة التوقيف وحيث انه

امضى مدة العقوبه موقوفاً اعتبار الحكم منفذاً بحقه .

٣- تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين

٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وعملاً بالمادة ٩٩/٣ عقوبات وضعه بالاشغال الشاقة

المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة اشهر والرسوم محسوبه له مدة التوقيف .

- ٤- تجريم المتهم
بجناية التدخل بالشروع بالقتل طبقاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٨٠/٢ د من قانون العقوبات ووضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الجنايات فيما انتهت اليه من تجريم للمميزين بجناية الشروع بالقتل والتدخل فيه وذلك ان معطيات القضية وبياناتها تثبت ان الحادث في حدود جرم المشاجرة والايذاء خلافاً لنص المادة ٣٣٤ عقوبات والمشمول بقانون العفو العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ والذي كانت محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت اليه في حكمها السابق إذ ان البينة الجديدة لم تضيف كثيراً الى البينة المعتمدة في الحكم السابق سوى ان الاصابه شكلت خطوره على حياة المصاب .

- ٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتأسيس قناعتها بان نية الجاني قد اتجهت الى قتل المجني عليه استناداً الى كون موقع الاصابه خطراً الاداه المستعمله في احداثه اداة قاتله رغم ان ظروف الحادث المبحوث اكدت بوضوح تام ان نية الضارب لم تتجه ابدًا الى قتل المجني عليه .

- ٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في اعتمادها في الحكم المميز واعني بذلك البينة المتعلقة بالتقارير الطبية والخبره التي اجرتها المحكمة مؤخرًا حيث توافر فيها شك من جهة طبيعة الاصابه والمعالجات الطبيه التي اجريت لها وكان يجب تفسير الشك لمصلحة المميزين بان الضربه لم تشكل خطراً على حياة المصاب طالما ان مسألة وصف الاصابه ومدى خطورتها امران متعلقان بمشاهدات وفحص الطب الشرعي والتقارير الطبيه الصادره عنهم ومن الاطباء المعالجين وذلك دون لبس او غموض او تناقض فيها وبينها فيما يتعلق بالاصابه والمعالجة ومدى الخطوره .

- ٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتجريم المميزين
بجرم التدخل
بالشروع بالقتل القصد حيث لم يتوفر بحقهما القصد الجرمي الواجب الثبوت بهذه
الجريمه .

٥- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتجريم المميز بجناية التدخل بالشروع بالقتل وذلك انه لم تتحقق بحقه معطيات المادة ٨٠/٢/د من قانون العقوبات حيث انه لم يساعد الفاعل بافعال هيأت الجريمة او سهلتها او اتمت ارتكابها .

٦- اخطأت محكمة الجنايات الكبرى واقعاً وقانوناً بإدانة المميز بجرم التدخل بالقتل خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٨٠/٢/ج من قانون العقوبات تأسيساً على تواجده في موقع الحادث ورشفه الحجاره على المجني عليه وذلك بالقول ان ذلك قوى عزيمة المميز محمد إذ أن مجرد اشتراكه في الشجار ورميه للحجاره لا يجعل منه متدخلاً في جرم الشروع بالقتل .

لهذه الاسباب تطلب وكيلة المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠١ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد الحكم المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى وبقرار الاتهام رقم ٧١٨/٢٠٠٠ تاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٠ قررت اتهام كلاً من :

-١

-٢

-٣

-٤

بجناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ وبدلالة الماده ٣٣٨ من قانون العقوبات وباحالتهم الى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمتهم امامها عن هذه التهمه لانهم وبتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٠ تشاجروا مع المشتكي بضمه حيث قام المتهم بضره من اخيه المتهم أن يأخذ الموس ويخلص عليه وبعدها قام المتهم بضره المشتكي بواسطة الموس على رقبته ويده اليسرى . كما قام المتهمان بضره

المشتكى بأيديهما وبالحجارة حيث اشتركوا جميعاً بضربه وبعد ذلك لاذوا بالفرار واثاء ذلك
حضر الشاهدان وقاما باسعاف المشتكى الى المستشفى وقدمت الشكوى
وجرت الملاحقه .

وبتاريخ ٢٠٠١/١/٣١ اصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠١/١٣
المتضمن :

١- اعلان براء المتهم من التهمة المسنده اليه لعدم قيام الدليل القانوني المقنع
بحقه .

٢- وعملاً بالمادة ٢٣٤ من الاصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسنده للمتهمين
من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك طبقاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦
عقوبات الى جنحة المشاجره والايذاء طبقاً للمادتين ٣٣٤ و ٧٦ عقوبات . وعملاً
بالمادتين ١/٣٣٧ من الاصول الجزائية والمادة الثانية من قانون العفو العام رقم ٦
لسنة ٩٩ اسقاط دعوى الحق العام عن المتهمين بالنسبة لجنحة المشاجره والايذاء كما
عدلت لشمولها بالعفو العام .

٣- مصادرة الاداة الحادة ان تم ضبطها .

لم يرض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بحكم المحكمة المشار اليه
اعلاه وطعن فيه تمييزاً طالباً نقضه لاسباب الوارده بلائحة التمييز المقدمه منه بتاريخ
٢٠٠١/٢/٨ .

وبتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ أصدرت محكمة التمييز حكمها رقم ٢٠٠١/٤٢١ المتضمن
نقض الحكم المميز واعادة الاوراق لمحكمة الجنايات الكبرى لاجراء خبره طبيه جديده
لتحديد مدى خطورة الاصابه اللاحقه بالمشتكى من الجرح الطعني النافذ في
الجانب الايسر للصدر وذلك بمعرفة لجنة طبيه متخصصه من مركز الطب الشرعي بوزارة
الصحه والاستعانه بملف المصاب لدى المستشفى المعالج لتقول كلمتها الفاصله بشأن تلك
الاصابه وما نتج عنها لأن نتيجة الحكم في الدعوى تتوقف على ذلك ومن ثم اصدار القرار
المقتضى .

وبعد النقض سجلت الدعوى مجدداً لدى محكمة الجنايات الكبرى بالرقم ٢٠٠١/٦٣٧
وقررت المحكمة اتباع النقض والسير على هديه وانتخبت الخبيرين الدكتور

والدكتور وافهمتهما المهمة المطلوبة منهما وحلفتها اليمين القانونية . وبعد ذلك قدما تقرير خبره وبعد مناقشتها فيه قررت المحكمة اعتماد التقرير ورفض طلب الدفاع باجراء خبرة جديده .

وبعد سماع المرافعات اصدرت المحكمة قرارها المؤرخ في ٢٠٠١/١١/١١ المتضمن :

- ١- اعلان براءة المتهم من الجناية المسندة اليه لعدم قيام الدليل القانوني بحقه .
- ٢- ادانة المتهم الحدث بجناية التدخل بالشروع بالقتل طبقا للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠ ج من قانون العقوبات . وعملا بذات المواد ودلالة المادة ١٩ ج من قانون الاحداث اعتقاله مدة سنة في دار تربية الاحداث . ولإسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية لذا وعملا بالفقرة ج من المادة ١٩ من قانون الاحداث وفق ما عدلت استبدال العقوبة المحكوم بها المتهم بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٥/د/١٩ من قانون الاحداث بوضعه في دار تربية الاحداث مدة اسبوعين محسوبه له مدة التوقيف وحيث انه امضى مدة العقوبة موقوفا اعتبار الحكم منفذا بحقه .
- ٣- تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل طبقا للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات .
- ٤- تجريم المتهم بجناية التدخل بالشروع بالقتل طبقا للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠ د من قانون العقوبات وفق ما عدلت .

وعطفا على قرار التجريم قررت المحكمة :

- ١- عملا بالمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم . ولإسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية لذا وعملا بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة اشهر والرسوم محسوبه له مدة التوقيف .
- ٢- عملا بالمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٢/٨٠ د و ٢/٨١ من قانون العقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات

والرسوم ونظراً لاسقاط الحق الشخصي اعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض المحكوم عليهم بحكم محكمة الجنايات الكبرى بعد النقض المشار اليه اعلاه وطعنوا فيه تمييزاً طالبين نقضه للاسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة من وكيلهم بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢١ .

وبتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته الخطيه على اسباب التمييز المقدم من المميزين وطلب فيها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأيد القرار المميز لعدم ورود اسباب التمييز عليه .

وعن اسباب التمييز :

عن السببين الاول والثاني اللذين ينعي فيهما المميزون على محكمة الجنايات الكبرى خطأها في التكيف القانوني للمشاجره التي حصلت ما بين المميزين والمجني عليه على انها شروع بالقتل بالنسبة للمميز التدخل فيه بالنسبة للمميزين مع ان معطيات القضية وبياناتها تثبت ان الحادث في حدود جرم المشاجره والا يذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات والمشمول بالعفو العام رقم ٦ لسنة ٩٩ . وان مجرد كون الاصابه شكلت خطورة على حياة المصاب وان الاداء المستعمله اداة قاتله ومكان الاصابه في مكان خطر لا يكفي للقول بان الضارب كان يقصد القتل بمعزل عن باقي ظروف الحادث ولا يعني بالضرورة واللزوم القانوني بأن يكون شروعاً بالقتل وتدخلاً فيه .

وحيث ان المجمع عليه فقهاً وقضاءً ان قصد القتل امر خفي لا يدرك بالحس الظاهر بل بالظروف المحيطه بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجيه التي يأتئها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه . ومن المقرر ايضاً فقهاً وقضاءً ان استخلاص نية القتل من مثل هذه الامارات والظروف المحيطه بالدعوى ومن المظاهر الخارجيه التي قام بها الفاعل ومن غيرها من عناصر الدعوى والبيانات المقدمة فيها موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية المستمدة من المادة ١٤٧ من الاصول الجزائية .

وحيث ان الحكم المميز قد دلل على قيام نية القتل لدى المميز تدليلاً سائغاً ومقبولاً من الادلة المقدمة في الدعوى ومنها استعمال المميز لاداة قاتله بطبيعته وهي الموس ومن مكان الاصابه وشدهتها بحيث نفذت من الصدر الى التجويف الباطني وحدثت تمزقاً في الرئه اليسرى والحجاب الحاجز ونتاج عنها تجمع هوائي في تجويف الصدر وتجمع دموي في البطن وشكلت خطورة على حياة المصاب . مما استلزم اجراء العمليه الطبيه اللازمه لانقاذه .

وحيث اننا نقر محكمة الجنايات الكبرى على صحة استخلاصها لنية القتل من هذه الادله والقرائن لذلك فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد غير سديد ويتوجب رده .

وعن السبب الثالث الذي ينعى فيه المميزون على محكمة الجنايات الكبرى خطأها في اعتمادها على التقارير الطبيه والخبره التي اجرتها بعد النقض على الرغم مما احاط بها من شك وتناقض منذ البدايه وحتى النهايه وكان عليها ان تفسر هذا الشك لمصلحة المميزين . فهذا السبب غير وارد لان الخبره الطبيه الفنيه جاءت واضحه لا لبس فيها ولا غموض من حيث مكان الاصابه والاداه المستعمله وخطورتها على حياة المصاب مما ينفي عن هذه البينه الزعم الوارد في هذا السبب ولا يرد هنا القول بان الخبره جرت على الملف الطبي للمصاب وعلى التقارير الطبيه الصادره بحقه من الطبيب المعالج والطبيب الشرعي ولم يتم الكشف على المجني عليه لان الكشف السريري على المجني عليه في هذه المرحله وبعد شفائه من اصابته بدمه طويله وبعد حوالي ثلاث سنوات من تاريخ الاصابه لا يظهر جديداً عما ورد في الملف الطبي والتقارير الطبيه التي تضمنت وصفاً دقيقاً وكاملاً لما وجده الاطباء عنده من اصابات عند معالجته واجراء العمليه اللازمه له .

وحيث ان محكمة الموضوع وبما لها من صلاحية مطلقة في وزن البينه المقدمه لها على مقتضى ماده ١٤٧ من الاصول الجزائيه قد اقتنعت بصحة وسلامة النتيجة التي تضمنها تقرير الخبره الفنيه الطبيه التي اجرتها بناءً على طلب محكمتنا في قرار النقض السابق .

وحيث اننا نقر محكمة الموضوع على ما توصلت اليه من نتيجة سائغة ومقبوله من تقرير الخبره الطبيه . لذلك فإن مثل هذا الطعن خارج عن نطاق حكم ماده ٢٧٤ من الاصول الجزائيه ويتوجب رده .

وعن الاسباب الرابع والخامس والسادس التي ينعى فيها المميزان على محكمة الجنايات الكبرى خطأها في تجريمهما بجرم التدخل في الشروع بالقتل القصد على الرغم من عدم توفر القصد الجرمي لديهما ولم يثبت دليل لان توفر نية القتل لدى احد المتشاجرين لا يعني بالضرورة توفرها لدى جميع المتشاجرين ولأن النية امر باطني تخص الشخص وحده وهي آنية وبنت لحظتها في جرائم القتل القصد . وخاصة وان اياً من لم يساعد بافعال هيأت الجريمة او سهلتها او اتمت ارتكابها .

وفي ذلك نجد ان كلاً من ، قد شارك بالاعتداء على المجني عليه بالضرب بالايدي وبالحجارة بعد ان سحبوه الى جهة الوادي حيث قاء بأخذ الموس من وطعن به المجني عليه في حين كان ممسكاً بيد المجني عليه ويلفها الى الخلف كما طلب من الشاهد ان لا يفصل بينهم .

وحيث ان مثل هذه الافعال من طعن المجني عليه بالموس وسهلت له هذه الجريمة لذلك فإن كلاً منهما يعتبر متدخل في جريمة الشروع بالقتل التي ارتكبتها شقيقتهما بحق المجني عليه ويكون الحكم عليهما بهذا الوصف متفقاً وصحيح حكم القانون والطعن الموجه اليه من هذه الناحية غير وارد ويتوجب رده .

وعليه نقرر رد جميع اسباب التمييز وتأبيد الحكم المميز واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ شوال سنة ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/١٢/٣١

القاضي المختبر

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض